

كتاب

(العربية العلوية واللغة المروية)

للحرّ العامليّ (1104هـ)

في ضوء مقولات النحويين

م.م. ضحى رحيم عفي

أ.د. محمد نوري الموسوي

كتاب

(العربية العلوية واللغة المروية)

للحرّ العامليّ (1104هـ)

في ضوء مقولات النحويين

م.م. ضحى رحيم عفي

أ.د. محمد نوري الموسوي

الملخص:

سعيًا في بحثنا الموسوم (العربية العلوية واللغة المروية في ضوء مقولات النحويين) إلى اختيار جملة من المسائل النحوية التي وردت في أحاديث عن أهل البيت (عليهم السلام)، ومن ثمّ ذكر آراء النحويين حول المسائل والقواعد المذكورة، ومن المعلوم أنّ النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، وأهل بيته (عليهم السلام) كانوا منبعاً للعلوم والفصاحة والبلاغة، فكانوا فصحاء الناس، وبلغاءهم من أقحاح العرب، إلا أنّنا نرى بعض علماء الجمهور عند تدوينهم للمعاجم، والقواعد النحوية واللغوية قد أغفلوا كلام أهل البيت (عليهم السلام) حتى إنّ بعض علماء النحو منعوا الاستشهاد بالحديث، واستدلوا بأدلة ذكرها السيوطي (ت911هـ) في كتابه (الاقتراح في أصول النحو)، وبعضهم أجاز الاستشهاد بالحديث، وبعض توسّط بين المنع والجواز؛ فلذلك اهتم بعض علماء الشيعة الإمامية بتدوين غرائب الأحاديث الواردة عن النبي وأهل بيته (عليهم السلام)، ومنهم صاحب كتاب العربية العلوية الذي نحن بصدد دراسته، وقد اقتضت طبيعة البحث بأن نقسمه على تمهيد ذكرنا فيه نبذة عن كتاب العربية العلوية ومؤلفه، ثم ذكر المسائل النحوية بحسب ما وردت في أبواب الكتاب، ثم الخاتمة التي اودعنا فيها أهم نتائج البحث.

التمهيد : (نبذة عن كتاب العربية العلوية واللغة المروية ومؤلفه)

أولاً/ مؤلف الكتاب

الشيخ الفقيه محمد بن الحسن بن عليّ الحرّ العاملي ، ولد في قرية مشغري

كتاب
(العربية العلوية واللغة المروية)
للحرّ العامليّ (1104هـ)
في ضوءِ مقولاتِ النحويين

م.م. ضحى رحيم عفي

أ.د. محمد نوري الموسوي

⁽¹⁾ في الثامن من رجب سنة (1033هـ)⁽²⁾ ، كان خطيباً فقيهاً شاعراً وأديباً مؤرخاً له مؤلفات و آثار ضخمة حيث تعد مصدراً موثقاً من مصادر الثقافة الإسلامية، ولها الأثر البالغ عند علماء الإسلام، فقد قام بدورٍ كبير وعظيم في سبيل نشر مبادئ الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) وعترته الطاهرة (عليهم السلام)، وبثّ تعاليمهم في نطاق أوسع وأشمل⁽³⁾ ، هذا وقد ذكر المحقق في مقدمة التحقيق قائمةً من تصانيفه وآثاره بلغت أربعة وسبعون مصنفاً اعتماداً على ما جاء في مصادر ترجمته⁽⁴⁾ ، توفي في الحادي والعشرون من شهر رمضان المبارك سنة (1104هـ) بطوس في إيران ، ودُفن في حجرة من حجرات الصحن الرضويّ الشريف جنب مدرسة الميرزا جعفر⁽⁵⁾

ثانياً/ حول كتاب العربية العلوية واللغة المروية

الكتاب عبارة عن مجموعة من الأحاديث الشريفة الواردة عن الإمام عليّ و أولاده المعصومين (عليهم السلام)، التي تخص ضبط القواعد اللغوية والنحوية ، فاقصر المؤلف على إيراد احاديث اللغة المروية عن أهل العصمة (عليهم السلام) الواردة بإسناد إلى عيونها ومصادرها الأصلية الأصيلة الموثوقة التي سمحت بها أقلام أعلام الفريقين⁽⁶⁾ فالكتاب مقسم على قسمين:

القسم الأول، فكان فيما يتعلق بالعربية ويحتوي على (39) باباً، وتتضمن هذه الأبواب على بعض القواعد والقوانين الكلية وجزء يسير من المباحث النحوية، والصرفية ، والاشتقاقية، والتفسيرية ، والكلامية وغيرها، وهذا واضح من عنوانات الأبواب.

وأما القسم الثاني، فكان فيما يتعلّق باللغة من تفسير الألفاظ المفردات وبعض المركّبات التي نُقل تفسيرُها عن النبيّ والأئمّة (عليهم السلام).

المسائل المدروسة

اقتصر البحث كما ذكرنا سابقاً على المسائل النحوية ، فأوردنا تسع مسائل مروية عن أهل البيت (عليهم السلام) ثم ذكرنا أقوال النحويين في كلّ مسألة كالآتي:

المسألة الأولى: أنّ العطف يقتضي تشريك الحكم ، وأنّ الباء قد تجئ للتبعية:

هذه المسألة كما هو واضح من عنوانها حاوية على موضوعين الأول (العطف يقتضي حكم التشريك)، والثاني (الباء قد تجيء للتبويض) جاءت رواية الحديث عن الإمام محمد بن علي الباقر (عليه السلام)، توضيحاً لآية الوضوء في قوله تعالى من سورة المائدة: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6] فجاء الحديث رواية عن زرارة، قال: ((قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : ألا تخبرني من أين علمت وقلت: إنَّ المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين؟ فضحك، وقال: يا زُرَّارَةُ! قاله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ونزل به الكتاب من الله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ، قال: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) ، فعلمنا أنَّ الوجه كله ينبغي أن يُغسل ثم قال: (وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) ، فوصلَ اليدين إلى المرفقين بالوجه، فعرفنا أنَّه ينبغي لهما أن يُغسلا إلى المرفقين ، ثم فصلَ بين الكلام فقال: (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) ، فعرفنا حين قال: (بِرُءُوسِكُمْ) أنَّ المسح ببعض الرأس؛ لمكان الباء ، ثُمَّ وَصَلَ الرَّجْلَيْنِ بِالرَّأْسِ، كما وَصَلَ اليدين بالوجه، فقال: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ فعرفنا حين وَصَلَهُمَا بِالرَّأْسِ أَنَّ المسح على بعضهما))⁽⁷⁾.

في مسألة: (العطف يقتضي تشريك الحكم) ، فقد عطف اليدين على الوجه بالحرف العاطف (الواو) وقد اشتركا في حكم واحد وهو الغسل وكذلك عطف الرجلين على الرأس وقد اشتركا في حكم المسح، وأما ما قاله النحاة عن هذه المسألة

فقد اتفق النحاة البصريين والكوفيين على أنَّ معنى حرف العطف (الواو) لمطلق الجمع ، ومطلق الاشتراك⁽⁸⁾ ، والمقصود بمطلق الجمع و مطلق الاشتراك أي ((أنَّها لا تدل على أكثر من التشريك في المعنى العام))⁽⁹⁾، أي أنَّها لا تفيد الترتيب الزمني بين الشيئين ولا المهلة ولا التعقيب ، بل تفيد التشريك العام بين المتعاطفين

جاء في كتاب سيبويه ((وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنَّ يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو والمبدوء به في المرور عمرو، " ويجوز أن يكون زيدا "، ويجوز أن يكون المرور وَقَعَ عليهما في حالة واحدة ، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني))⁽¹⁰⁾

وأما مسألة (الباء قد تجيء للتبويض) فأوضح الإمام (عليه السلام) الشاهد في قوله تعالى: (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) أي ببعض الرأس فجاءت الباء بمعنى (من) التي تفيد التبويض، وأما النحويون فاختلَفوا في هذه المسألة ، إذ قال بها الكوفيون⁽¹¹⁾ ونُسبَ لعدد من المتقدمين والمتأخرين منهم : ابن قتيبة⁽¹²⁾ ، وابن كيسان⁽¹³⁾، وأبو بكر الأنباري⁽¹⁴⁾، وابن مالك⁽¹⁵⁾، وغيرهم واستدلوا على ذلك بأدلة من القرآن الكريم ، والشعر، وأقوال العرب فاستشهدوا بقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الانسان: 6] وموضع الشاهد: عينا يشرب منها ، واستشهدوا ايضاً بقوله تعالى من سورة المائدة: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6] ومما استشهدوا به قول عنتره⁽¹⁶⁾:

كتاب
(العربية العلوية واللغة المروية)
للحرّ العامليّ (1104هـ)
في ضوء مقولات النحويين

م.م. ضحى رحيم عفي

أ.د. محمد نوري الموسوي

شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّحْرُصَيْنِ فَأَضْبَحْتُ
وَالْمَعْنَى : شربت من ماء الدحرضين
رُورَاءَ تَنْفَرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

ومن شواهدهم أيضاً قول جميل بن معمر الخزاعي⁽¹⁷⁾:

فَلْتَمُتْ فَأَهَا آخِذاً بِقُرُونِهَا
وَالْمَعْنَى : من برد ماء الحشرج
شَرِبْتُ النَّزِيفُ بَبَرِدِ مَاءِ الْحَشْرِجِ

ومن شواهدهم قول العرب : ((سقاك الله بحوض الرسول (ص) أي من حوض الرسول (ص))⁽¹⁸⁾
وقد نفى بعض العلماء مجيء الباء للتبعيض منهم ابن جني فقال: ((وأما ما يحكيه أصحاب الشافعي من
أنّ الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا ولا ورد به ثبت))⁽¹⁹⁾
ونفى ابن برهان العكبري (ت 456هـ) في شرحه لـ (اللمع) دلالة الباء للتبعيض بقوله: ((من زعم أنّ
الباء تقيد التبعض فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفونه))⁽²⁰⁾
وذهب إلى هذا الرأي أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) في التبيان في إعراب القرآن فقال: (((بِرُّوْسُكُمْ) :
الْبَاءُ زَائِدَةٌ وَقَالَ مَنْ لَا خَبْرَ لَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ : الْبَاءُ فِي مِثْلِ هَذَا لِلتَّبْعِيضِ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ يَعْرِفُهُ أَهْلُ
النُّحُوِّ))⁽²¹⁾

المسألة الثانية : مجيء (أو) للتخيير كلما وردت في القرآن الكريم، في الكفارات ونحوها، وتأتي
للتقسيم أيضاً .

وجاءت رواية هذا الحديث عن الإمام الصادق (عليه السلام) بياناً لمعان (أو) العاطفة ، جاء في
الحديث عن أبي عبد الله (عليه السلام) ((وكلُّ شيء في القرآن (أو) فصاحبه بالخيار ، يختار ما شاء ،
وكلُّ شيء في القرآن ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ﴾ [البقرة 196:2] فعليه كذا وكذا فالأول الخيار))⁽²²⁾
إنّ الحرف العاطف (أو) متعدد الدلالة من سياق لآخر وقد ذكر له النحاة الكثير من المعاني ويمكن
أن نجمل دلالات الحرف العاطف (أو) على النحو الآتي⁽²³⁾ :

1- الشك: ويراد به الحيرة ، فيخبر المتكلم عن أحد الشيئين وهو لا يعرفه بعينه ، من ذلك قوله تعالى حكاية عن أهل الكهف : ﴿قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف:19] ف (أو) هنا دلت على الشك لأن المتكلمين لم يعرفوا الوقت الذي لبثوه.

2- الإبهام: وهنا يكون المتكلم عارفاً بالحقيقة ، ويريد إخفاءها على السامع، أو المخاطب ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:24]

3- التخيير: وتكون واقعة بعد الطلب ويراد به الاختيار والانتخاب : نحو: (تزوج سعاد أو أختها) ، (خذ درهما أو دينار) ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: 196]

4- الإباحة: وتكون واقعة بعد الطلب أيضاً ويجوز فيها الجمع نحو: جالس العلماء أو الفقهاء ، أكتب شعراً أو نثراً ، والفرق بين التخيير والإباحة، أنَّ التخيير يمنع الجمع بين الشيئين والإباحة تجوز ذلك ، فقول: (تزوج سعاد أو أختها) يتحتم عليك اختيار واحدة منهما ولا يجوز الجمع ، أما قول: (جالس العلماء أو الفقهاء) فيجوز الجمع ومجالستهم جميعاً ، وقيل إذا دخلت لا الناهية أمتنع فعل الجميع سواء التخيير أم الإباحة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمْنَهُمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان: 24] المعنى : لا تطعم أحدهما⁽²⁴⁾ وجاء في (المقتضب): ((فإذا نهيت عن هذا قلت: لا تأت زيدا أو عمرا، أو خالدا أي لا تأت هذا الضرب من الناس، كما قال عز وجل: ﴿وَلَا تُطْعَمْنَهُمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا﴾))⁽²⁵⁾

5- التقسيم: جاء في شرح ابن عقيل : أو للتقسيم نحو الكلمة (اسم ، أو فعل، أو حرف)⁽²⁶⁾

6- الإضراب : على رأي سيبويه أنها تأتي للأضراب ك(بل) بشرطين ، الأول : أن يتقدمها نفي أو نهي والثاني: إعادة العامل، نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ أَوْ مَا قَامَ عَمْرُوٌ وَلَا يَقُمُ زَيْدٌ أَوْ لَا يَقُمُ عَمْرُوٌ ، وعلى رأي الكوفيين أنها تأتي للأضراب مطلقاً⁽²⁷⁾ احتجاجاً بقول جرير⁽²⁸⁾:

مَاذَا تَرَىٰ فِي عِيَالٍ قَدْ بَرَمَتْ بِهِمْ لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بَعْدَادَ
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتَ أَوْلَادِي

أو زادوا بمعنى: بل زادوا

7- بمعنى (الواو) : جاء في شرح الرضي أن مجيئها بمعنى الواو جائز لمجيئها بمعنى الإباحة التي لا تمنع الجمع بين الشيئين قال: ((ولما كثر استعمال أو في الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو))⁽²⁹⁾

المسألة الثالثة: استعمال الفعل الماضي للدلالة على الاستقبال لقريظة:

جاء حديث الرواية عن الإمام عليّ (عليه السلام) توضيحاً للدلالة الزمنية للفعل الماضي

كتاب
(العربية العلوية واللغة المروية)
للحرّ العاملي (1104هـ)
في ضوء مقولات النحويين

م.م. ضحى رحيم عفي

أ.د. محمد نوري الموسوي

عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: ((وأما ما لفظه ماضي ومعناه مستقبل، فمنه ذكره سبحانه أخبار القيامة بلفظ الخبر عما قد كان ، ومعناه أنه سيكون. قوله عز وجل: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمُوتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الرمز: 68] وقوله: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الرمز: 73] فلفظه ماضي ومعناه مستقبل ((⁽³⁰⁾ بين الإمام (عليه السلام) الدلالة الزمنية المعنوية التي يؤديها الفعل الماضي ، والذي يكثر في ذكر أخبار يوم القيامة في القرآن الكريم مستدلاً بقوله تعالى من سورة الزمر، كما هو مذكور بالحديث ففي ذكره عز وجل للأفعال: (نُفِخَ ، فَصَعِقَ ، وَسِيقَ) أفعال ماضية لفظاً إلا أنّ دلالتها ومعناها مستقبل لأنّ هذه الأفعال لم تحدث بعد وحدثها سيكون حتماً يوم القيامة. نأتي إلى قول النحاة في هذه المسألة:

عرّف النحاة الفعل الماضي بأنه: ما دلّ على وقوع حدث قبل زمن التكلم، قال سيبويه عن الفعل الماضي: ((أما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد فإذا قال ذهب فهو دليل على أنّ الحدث فيما مضى من الزمان))⁽³¹⁾

، وعرفه ابن الحاجب بأنه : ((ما دل على زمان قبل زمانك))⁽³²⁾ وذكر الأستاذ عباس حسن أنّ الفعل الماضي يتعين معناه في زمن فات وانقضى سواء كان انقضاؤه قريباً أم بعيداً وهذا هو الماضي لفظاً ومعنى⁽³³⁾

فدلالة الفعل الماضي على وقوع الحدث وتماحه قبل زمن التكلم هي الأصل باتفاق العلماء القدماء والمحدثين على السواء ، إلا أنّ هذه الدلالة ليست الوحيدة فقد يدل الفعل الماضي على دلالات زمنية أخرى ، فاتفق النحاة على صلاحية دلالاته على الحال أو الاستقبال ، وذلك إذا اقترن ببعض القرائن اللفظية أو المعنوية ، وقد ذكر هذه الدلالات العلماء القدماء والمحدثين على السواء⁽³⁴⁾

فصيغة الماضي تدل على المستقبل إذا وردت في سياق الإخبار عن الأمور المستقبلية ، وذلك إذا قصد بها القطع بوقوعها، وكأنّها وقعت فعلاً أي : تنزيل المستقبل الواجب الوقوع، منزلة ما قد وقع⁽³⁵⁾

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمُوتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [الزلزلة: 1، 2] فالفعلان (نفخ ، زلزلت) جاءا بصيغة المضى إلا أنها أفادت معنى المستقبل ؛ لأنّ الأحداث الواردة في الآيتين معدودة من ضمن الاحداث التي ستقع يوم القيامة.

وذكر الرضيّ ذلك بقوله: ((وينصرف إليه أيضا، بالإخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها ، كقوله تعالى : ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [سورة الاعراف:44] وقوله: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ﴾ ، والعلة في الموضوعين : أنّه من حيث إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا : كأنه وقع ومضى، ثم هو يخبر عنه))⁽³⁶⁾

المسألة الرابعة: (إلا) قد تستعمل بمعنى (واو العطف) لقرينة :

جاء حديث الرواية عن الإمام علي(عليه السلام) موضحاً مجيء (إلا) بمعنى (واو العطف) مستدلاً بآيات الذكر الكريم.

روي عن امير المؤمنين (عليه السلام) أنّه قال: ((وأما ما جاء في التنزيل حرف مكان حرف ، فهو قول الله عزّ وجلّ : ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: 150] ، معناه: ولا الذين ظلموا ، وقوله عزّ وجلّ : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ [النساء: 92] ، معناه : ولا خطأ ، وكقوله تعالى: ﴿يُمُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ * إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حَسَنًا بَعْدَ سَوْءٍ فَأَنَّى غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النمل:11،10] فإنّما معناه : ولا من ظلم ، ثمّ بدّل حسناً بعد سوء))⁽³⁷⁾

وأما قول النحويين في هذه المسألة فاختلّفوا في معنى (إلا) إذ يرى سيبويه والبصريون أنّها بمعنى (لكن) ولا يصح جعلها بمعنى (الواو) ؛ لأنّ الاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول ، والواو تقتضي الجمع بينهما⁽³⁸⁾

أما الكوفيون يرون أنّها بمعنى (الواو) واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: 150] بمعنى : والذين ظلموا⁽³⁹⁾ و قول المخبّل السعدي: ⁽⁴⁰⁾

وأرى لها داراً بأغدارة
السيدان لم يدرس لها رسم
إلا رماداً هامداً دفعت عنه
الرياح خوالد سحماً

المعنى: ورماداً هامداً

وقد فسر بعض العلماء رأي الكوفيين بأنّ هذا صواب في التفسير خطأ في العربية ؛ لأنّ (إلا) تعد استثناء منقطعاً بمعنى (لكن) ، و أما مجيئها بمعنى (الواو) فإنّما يكون من التشريك في حكم اللفظ

كتاب
(العربية العلوية واللغة المروية)
للحرّ العاملي (1104هـ)
في ضوء مقولات النحويين

م.م. ضحى رحيم عفي

أ.د. محمد نوري الموسوي

والمعنى ، وإذا عطف استثناء على استثناء قبله نحو: لي على فلان الف إلا عشرة إلا مائة ، أي : إلا عشرة ومائة(41)

المسألة الخامسة: ذكر مقول القول و حذف القول لقرينة:

رواية الحديث جاءت عن الإمام علي (عليه السلام)

جاء في الحديث عن امير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال: ((وأما ما جاء في القرآن، على لفظ الخبر ومعناه الحكاية ، فمنه قوله عز وجل ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف:25] وقد كانوا ظنوا أنهم لبثوا يوماً أو بعض يوم، ثم قال الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الكهف:26] فخرجت ألفاظ هذه الحكاية على لفظ ليس ومعناه معنى الخبر، وإنما هو حكاية عما قالوه ...)) (42)

قول النحاة عن هذه المسألة، ترد جملة مقول القول في الكثير من الأحيان مكتملة العناصر والتي تتكون من (فعل القول) والفاعل (القائل) ، والمقول له قد يكون مذكور صراحة أيضاً من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يُقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة:54] ففعل القول والقائل الاسم الظاهر (موسى) مذكوران والمقول له مذكور أيضاً ، وفي تعبيرات كثيرة قد يُحذف احد عناصر بنية التركيب القول كحذف القول ، وهذا الحذف كثير الورد في كلام الناس والقرآن ، يقول الأنباري (ت577هـ) : ((لأن القول يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً)) (43)

وذكر ابن مالك أن حذف القول والاكتفاء بالمقول كثير في الاستعمال اللغوي قال: ((وأما الاستغناء بالمحكي عن القول فكثير)) (44)

ومن ذلك ايضاً ما ذكره الزركشي قائلاً: ((إنه في الإضمار بمنزلة الإظهار)) (45)

وقيل: ((و حذف القول مطرد في اللغة العربية، كثير جداً في القرآن العظيم)) (46)

المسألة السادسة: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

و رواية الحديث واردة عن الإمام علي (عليه السلام)

في الرواية عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال: ((وقوله عز وجل: ﴿وَسَلِّ الْفَرِيَّةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف:82]، يعني اهل القرية وأهل العير ، وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى

أَهْلَكُنْهُمْ ﴿[الكهف: 59]، وإنما عنى أهل القرى، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقَرْيَ وَهِيَ ظُلُمَةٌ﴾ [هود: 102] يعني أهلها. ((⁽⁴⁷⁾

ما ذكره النحاة عن هذه المسألة:

إن ظاهرة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لقريئة دالة عليه كثيرة ، وقد اشار إليها العلماء والنحاة قديما وحديثاً ، فذكر سيبويه في كتابه في باب اسماء القبائل والاحياء : ((فإذا قلت: هذه تميم، وهذه أسد، وهذه سلول، فإنما تريد ذلك المعنى، غير أنك إذا حذف المضاف تخفيفاً، كما قال عز وجل: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82] ، ويطوهم الطريق، وإنما يريدون: أهل القرية وأهل الطريق. وهذا في كلام العرب كثير، فلما حذف المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف، لأنه صار في مكانه فجرى مجراه ...))⁽⁴⁸⁾

وشرط المبرد في كتابه "ما اتفق لفظه واختلف معناه" لجواز الحذف وجود دليل على المحذوف نحو قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ﴾ فذكر بأنه لما كانت (القرية) و(العير) لا يُسألان فالواضح المطلوب غيرهما أي: أهل القرية وأصحاب العير وقال: ((ولا يجوز على هذا "جاء زيد" وانت تريد غلام زيد ؛ لأن المجيء يكون له ولا دليل في مثل هذا على المحذوف))⁽⁴⁹⁾

وأشار ابن جني إلى كثرة ورود هذا الحذف في القرآن الكريم فقال : ((وقلت آية تخلو من حذف المضاف نعم وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع))⁽⁵⁰⁾ وذكر الزمخشري ظاهرة حذف المضاف في المفصل فقال: ((وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه))⁽⁵¹⁾

وقال ابن مالك: (وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه بالإعراب إذا ما حُذف)⁽⁵²⁾

المعنى: انّ المضاف إليه يأتي خلفاً عن المضاف المحذوف فيقع موقعه ويعرب بإعرابه بشرط وجود دليل او قريئة تدلّ على المحذوف ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: 93] أي حبّ العجل وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: 22] أي جاء أمر ربك ، فحلّ المضاف إليه محل المضاف المحذوف للدلالة المعنوية الظاهرة الدالة عليه .

المسألة السابعة: (إلى) هل تأتي بمعنى (من) أم لا :

وردت الرواية عن الإمام الصادق (عليه السلام)

في رواية عن الهيثم بن عروة التميمي أنّه قال: ((سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: 6] فقلت هكذا ومسحت من ظهر كفي إلى المرفق ، فقال: ليس هكذا تنزّلها إنما هي : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق ، ثم أمر يده من مرفقه إلى أصابعه))⁽⁵³⁾

كتاب
(العربية العلوية واللغة المروية)
للحرّ العاملي (1104هـ)
في ضوء مقولات النحويين

م.م. ضحى رحيم عفي

أ.د. محمد نوري الموسوي

أما أقوال النحاة حول هذه المسألة ، (إلى) حرف جر أصلي يجر الظاهر والمضمر وذكر له النحاة عدة معان⁽⁵⁴⁾، ومن أهم هذه المعاني وأشهرها باتفاق النحاة (انتهاء الغاية في الزمان والمكان) ، أما في المكان كقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الاسراء:1] ، وأما في الزمان كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: 187] ، والمقصود بانتهاء الغاية: أنَّ المعنى الذي قبلها ينقطع بوصوله إلى المجرور بعدها⁽⁵⁵⁾

قال سيبويه: ((وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية ، تقول: قمت إليه ، فجعلته منتهاك من مكانك))⁽⁵⁶⁾ وقال المبرد: ((وأما (إلى) فإنما هي للمنتهى وقد يتسع القول في هذه الحروف ، وإن كان ما بدأنا به الأصل))⁽⁵⁷⁾ ، فالمبرد يشير إلى إمكانية مجيء (إلى) بمعان أخر إلا أنَّ مجيئها لانتهاء هو الأصل في معانيها.

جاء في شرح المفصل إنَّ (إلى) لانتهاء الغاية وهي معارضة لـ (من) أي مجانبة لها ومناقضة ؛ لكونها للابتداء فقال ابن يعيش : ((إنَّه قد يُلبس الابتداء موضعاً من المواضع، فيكون من أجل تلك الملابس ابتداءً للغاية، وقد يلبس انتهاء الغاية موضعاً من المواضع، فيكون من أجل تلك الملابس انتهاءً للغاية ، وذلك نحو: "خرجت من بغداد إلى الكوفة" ، فعلى هذا تكون "المرفق" داخلَةً في الغُسل عن قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾⁽⁵⁸⁾

وذكر العكبري إنَّ (إلى) لانتهاء الغاية ، وهي مقابلة لـ(من) ، وقال في توضيحه قوله تعالى: ((إلى الْمَرَافِقِ) وجهان: احدهما: ((أنَّها على بابها وَذَلِكَ أَنَّ الْمَرْفِقَ هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَتَكَيُّ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ مِنْ رَأْسِ الْعَضُدِ وَذَلِكَ هُوَ الْمَفْصَلُ وَفَوْقَهُ فَيَدْخُلُ فِيهِ مِفْصَلُ الذَّرَاعِ وَلَا يَجِبُ فِي الْغُسْلِ أَكْثَرُ مِنْهُ وَالثَّانِي أَنَّ (إلى) تدلُّ على وجوب الغُسل إلى المرفق وَلَا تَنْفِي وجوب غسل المرفق لأنَّ الحدَّ لَا يَدْخُلُ فِي الْمَحْدُودِ وَلَا يَنْفِيهِ التَّحْدِيدُ كَقَوْلِكَ سَرْتُ إِلَى الْكُوفَةِ فَهَذَا لَا يُوجِبُ دُخُولَ الْكُوفَةِ وَلَا يَنْفِيهِ وَكَذَلِكَ الْمَرْفِقُ.))⁽⁵⁹⁾

ومن المعاني التي أفادتها (إلى) وقال بها بعض أهل اللغة (المعية) أي أن تكون (إلى) بمعنى (مع) وهذا المعنى قال به الكوفيون إذ رجَّح الفراء مجيء (إلى) بمعنى (مع) في تفسيره قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران:52]

فقال: ((المفسِّرون يقولون: من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن))⁽⁶⁰⁾

وقال ابن قتيبة في تفسيره للآية الأنفة الذكر: ((من أنصاري إلى الله ، أي مع الله))⁽⁶¹⁾

وتابعهما ابن يعيش فحمل أية الموضوع من سورة المائدة على الآية المذكورة من سورة (ال عمران) فقال: ((وإنما المعنى يعود إلى أن يكون بمعنى "مَعَ"، ولذلك دخلت "المرافق" في الغسل))⁽⁶²⁾

المسألة الثامنة: جواز الفصل بين فعل المدح والذم وفاعله

مضمون حديث الرواية وارد عن الإمام الصادق (عليه السلام) في رواية عن هشام بن أحمر ، قال: ((دخلتُ على أبي عبد الله (عليه السلام) ، وأنا أريد أن أسأله عن المفضّل بن عمر ، وهو في ضيعةٍ له في يوم شديد الحرّ ، والعرق يسيلُ على صدره، فابتدأني، فقال: نِعَمْ - والله الذي لا إله إلا هو- الرجلُ المفضّل بن عمر الجُعفي))⁽⁶³⁾ إذ فصل بين فعل المدح وفاعله بالقسم

وأما ما قاله النحاة حول هذه المسألة ، ذكر أبو حيان لا يجوز الفصل بين فعل المدح والذم وفاعله عند جمهور النحاة بظرف أو غيره، وأجازه صاحب البسيط فقال: ((يصح الفصل بين الفعل والفاعل لتصرفه في رفعه الظاهر والمضمر، وعدم التركيب))⁽⁶⁴⁾ وأجازه الكسائي بمعمول الفاعل نحو: نِعَمْ فيك الراغبُ زيدٌ⁽⁶⁵⁾ ، وقال أبو حيان في الشعر ما يجوز الفصل مستنداً بقول الشاعر⁽⁶⁶⁾ :

يبادرن الدّيارَ يَرْفَنَ فيها وبئسَ مِنَ المَليحاتِ البَدِيلُ

إذ فصل بين بئس وفاعله (البديل) بالجار والمجرور (من المليحات)

كما ذكر إنّه ورد عن العرب الفصل بـ (إذن) من ذلك قول الشاعر⁽⁶⁷⁾:

أرُوحُ، ولم أُحْدِثْ لَيلَى زيارَةَ لَبِئْسَ إِذْنُ راعي المَوَدَّةِ والوَصْلِ

كما ورد الفصل بالقسم قال الشاعر⁽⁶⁸⁾:

بئسَ عمرَ الله قومٌ طرَقوا فقرّوا أضيافهم لحما وحر

المسألة التاسعة: الفصل بين الصفة و الموصوف

ورد الحديث عن الإمام الصادق (عليه السلام)

روي عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال : ((لا يَنْظُرُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إلى عبدٍ - يوم القيامة ، ولا يُرَكِّبُهُ - تَرَكَ فريضةً من فرائض الله ؛ إذ ارتكب كبيرةً من الكبائر))⁽⁶⁹⁾ وقع الفصل بين الصفة والموصوف هنا بالظرف ، والعطف.

وأما قول النحاة في هذه المسألة فأن المعروف في الجمل النحوية إنّ المعمول شديد الالتزام لمعموله و متبوعه فالأصل عند النحاة في ترتيب الجملة أن لا يفصل بين العامل والمعمول بفواصل

كتاب
(العربية العلوية واللغة المروية)
للحرّ العاملي (1104هـ)
في ضوء مقولات النحويين

م.م. ضحى رحيم عفي

أ.د. محمد نوري الموسوي

أجنبي ، والمراد بالأجنبي ما لم يعمل فيه العامل ، مثلاً كالفصل بين الصلة والموصول ، والفصل بين الفعل وما عمل فيه ، والفصل بين الصفة والموصوف ، وغيرها ، إلا أنهم جوزوا الفصل على وفق ما يروه أمناً لا لبس فيه حتى أنّ بعض النحاة جوزوا الفصل بأجنبي في مواقع منها: أنّه اذا تقدم خبر كان ومعموله على الاسم وقدم الخبر نحو (كان آكلًا طعامك زيدٌ) فقد فصل بين (كان) واسمها بمعمول الخبر وهو (طعامك)⁽⁷⁰⁾.

ومن مواضع الفصل بين الصفة والموصوف⁽⁷¹⁾

1- الفصل بالمبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف : نحو قوله تعالى: ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [ابراهيم:10]

2- بالخبر كقوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾ [ابراهيم:2] ف (ويلٌ) مبتدأ وخبره (الكافرين) و (من عذاب) في محل رفع صفة لـ (ويل) ولم يضر الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ، ولا يصح ان يتعلق (من عذاب) بـ (ويل) المصدر لأنّه لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر⁽⁷²⁾.

3- جواب القسم نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمُ الْغَيْبِ ﴾ [سبا:3]

4- معمول الموصوف نحو: هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ

5- معمول المضاف إلى الموصوف نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [المؤمنون: 91،92]

6- العامل في الموصوف نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَٰلِكَ لَيْسَ لَهُ﴾ [النساء:176] فصل بين (امرؤًا) وصفته (ليس له ولد) بـ (هلك).

7- الفصل بالجملة الاعتراضية ،والجملة الاعتراضية هي التي يكون فيها تأكيد الكلام وبيان لمعنى من معانيه⁽⁷³⁾ ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة:76] إذ فصل بين القسم وصفته (عظيم) بـ قوله (لو تعلمون)

8- الاستثناء نحو: ما جاءني أحد إلا زيدٌ خيرٌ منك.

9- المعطوف: اذا لم يكن شريك الموصوف بالصفة ، قال سيبويه: ((ومن قال: هذان رجلان وعبد الله منطلقان قال: هؤلاء ناسٌ وعبدالله منطلقون، لأنّه لم يشرك بين عبد الله وبين ناس في الانطلاق))⁽⁷⁴⁾.

10 معمول الوصف نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق:44]

الخاتمة: وتوصلنا في الختام إلى جملة من النتائج نوجزها في النقاط الآتية:

1- إن كتاب العربية العلوية واللغة المروية يعدّ من الكتب القيّمة النادرة المتضمن لأنوار البلاغة والفصاحة العلوية، إذ جمع مسائل نحوية ونقلوا علمية عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومين (عليهم السلام)، حيث إنّ المؤلف أكّد على مسألة وضع الإمام علي (عليه السلام) للنحو، نقلا عن كتب الفريقين.

2- في اغلب المسائل التي وردت كان الأئمة المعصومون (عليهم السلام) يستدلون على القاعدة والمسألة النحوية من القرآن الكريم ، الخطاب الرباني الذي لا يدانيه أي خطاب بشري لا في فصاحته وبلاغته ولا في اسلوب نظمه؛ لأنّ قائله هو الله تبارك وتعالى.

3- جاءت آراء النحويين في اغلب المسائل النحوية المدروسة مطابقة لما ورد من القواعد في احاديث أهل البيت (عليهم السلام) .

4- في مسألة (مجيء الباء للتبويض) ومسألة (مجيء إلا بمعنى واو العطف) ومسألة (جواز الفصل بين فعل المدح والذم وفاعله) كان رأي الكوفيين موافقاً لما قال به الأئمة (عليهم السلام) في احاديثهم ، وأما جمهور البصريين فقد كانت لهم وجهات نظر أخرى.

كتاب
(العربية العلوية واللغة المروية)
للحرّ العاملي (1104هـ)
في ضوء مقولات النحويين

م.م. ضحى رحيم عفي

أ.د. محمد نوري الموسوي

5- يمكن الاستدلال والاستشهاد بالاحاديث الواردة بإسناد موثوق وبمصادر أصلية عن أهل بيت النبوة (عليهم السلام) فهم مصدر الفصاحة والبلاغة ومنبعا للعلوم.

الهوامش

- (1) بالفتح ثم السكون وغين معجمة وراء، قرية من قرى دمشق من ناحية البقاع ، ينظر: معجم البلدان، الحموي: 134/5
- (2) ينظر مصادر ترجمته، جامع الرواة: 604/5 ، امل الآمل: 65/1 ، رياض العلماء: 63/5 ، روضات الجنات: 96/7-105 وغيرها
- (3) ينظر: العربية العلوية واللغة المروية مقدمة التحقيق: 19
- (4) المصدر نفسه: 114-103
- (5) ينظر: وفيات الأعلام/154/1
- (6) ينظر: العربية العلوية واللغة المروية ، مقدمة التحقيق: 130
- (7) العربية العلوية واللغة المروية: 47 الباب (6)
- (8) ينظر: معاني النحو: 216/3
- (9) النحو الوافي: 558/8
- (10) الكتاب: 438/1
- (11) مغني اللبيب: 143-142/1 والجنى الداني: 43 ، وشرح الأشموني: 89/2 ، وهمع الهوامع بشرح جمع
- (12) الجوامع: 419/2
- (13) أدب الكاتب: 515
- (13) معاني القرآن وأعرابه : 385

- (14) شرح القصائد السبع: 324
- (15) شرح ابن عقيل: 24-23/2
- (16) من معلقة عنترة المعروفة ينظر ديوانه: 206، وينظر البيت في : شرح المفصل: 119/2، وأدب الكاتب: 515
- (17) ديوانه 42 وينظر: مغني اللبيب: 143
- (18) شرح القصائد السبع : 324
- (19) سر صناعة الأعراب: 134/1
- (20) شرح اللمع لابن برهان العكبري: 174/1
- (21) التبيان في إعراب القرآن: 422/1
- (22) العربية العلوية واللغة المروية: 53 الباب (7)
- (23) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، 87 ، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، 232/3 ، معاني النحو: 251/3
- (24) ينظر: معاني النحو: 215/3
- (25) المقتضب / 301/3
- (26) ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: 232/3
- (27) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب/ 91
- (28) ديوانه: 745/2 ، وينظر البيت في شرح أبيات المغني: 54/2
- (29) شرح الرضي على الكافية، 410/2
- (30) العربية العلوية واللغة المروية: 71 الباب 12
- (31) الكتاب/ 12/1، 35
- (32) شرح الرضي على الكافية، 11/4
- (33) النحو الوافي، 52/1
- (34) التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، دراسة في مقاييس الدلالة على الزمن في اللغة العربية وأساليبها ج/ 64-63
- (35) مغني اللبيب ، 80/1
- (36) شرح الرضي على الكافية، 12/4
- (37) العربية العلوية واللغة المروية: 73 الباب (13)
- (38) ينظر: الكتاب / 366/1 ، مجاز القرآن 136، معاني القرآن واعرابه للزجاج 90/2 ، الاصول في النحو/ 1 / 290 ،
- (39) الانصاف في مسائل الخلاف، 218/1
- (40) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ، 218/1
- (41) البيت مذکور في : المفضليات، 114/1 ، معاني القرآن للأخفش ، 1 / 192 الانصاف ، 218/1 وينظر: المخبل السعدي حياته وما تبقى من آثاره ، 130
- (42) ينظر: مغني اللبيب ، 101/1، المدارس النحوية: شوقي ضيف، 233
- (43) العربية العلوية واللغة المروية: 75 الباب (14)
- (44) الانصاف في مسائل الخلاف: 94-93/1
- (45) شرح تسهيل الفوائد : 98/2
- (46) البرهان في علوم القرآن: 196/3
- (47) أضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي/ 285/3
- (48) العربية العلوية واللغة المروية : 77، الباب (15)
- (49) الكتاب: 247/3
- (50) ما اتفق لفظه واختلف معناه / 77
- (51) الخصائص: 193/1
- (52) الفصل في صناعة الإعراب/ 134/1
- (53) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: 76-75 / 3
- (54) العربية العلوية واللغة المروية : 91، الباب (21)
- (55) ينظر: مغني اللبيب: 104/1 ، والجنى الداني في حروف المعاني: 385
- (56) ينظر: مغني اللبيب: 104/1
- (57) الكتاب: 231/4

كتاب
(العربية العلوية واللغة المروية)
للحرّ العاملي (1104هـ)
في ضوء مقولات النحويين

م.م. ضحى رحيم عفي

أ.د. محمد نوري الموسوي

-
- (57) المقتضب : 139 /4
(58) شرح المفصل : 463/4
(59) اللباب في علل البناء والإعراب : ابو البقاء العكبري، 357/1
(60) معاني القرآن : 218/1
(61) تأويل مشكل القرآن: 300
(62) شرح المفصل: 464 /4
(63) العربية العلوية واللغة المروية: 105 (الباب 25)
(64) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 101 /10 وينظر: ارتشاف الضرب: 2046/4
(65) ينظر: ارتشاف الضرب: 2046/4 و همع الهوامع: 30/3 ، والحدائق الندية 3 /692
(66) البيت منسوب لرفاعة الفقعسي ولم اجد ديوانه ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 101 /10 وينظر:
شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: 332/2
(67) البيت منسوب لقيس بن الملوّح (مجنون ليلى) ولم أجده في ديوانه ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:
101/10 ، وينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات النحوية: 418/2
(68) البيت غير منسوب لقائل ينظر: ارتشاف الضرب: 2047/4 ، وينظر: شرح الأشموني: 279/2
(69) العربية العلوية واللغة المروية: 107 (الباب 26)
(70) ينظر: شرح ابن عقيل: 280/1
(71) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 3280/7 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 143/3
(72) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 407/6
(73) ينظر شرح الجمل للزجاجي: 171/1
(74) الكتاب: 81 /2 - 82